التنظيمات النقابية الموريتانية وملامح التغير الاجتماعي
1957-1973
(ملاحظات أولية)

الدكتور/ محمد المختار ولد سيد محمد
جامعة نواكشوط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

تعد الحركات العمالية موضوعا جديرا بالدراسة والاهتمام لما لها من تأثير في العصر الحديث، فقد قامت على أكتافها ثورات كبرى كادت أن تغير مجرى التاريخ في أوربا والعالم وهي إلى ذلك أكثر الدراسات الإنسانية ارتباطا بواقع الشعوب وطبيعة علاقتها الاجتماعية وأنماط معيشتها ومستويات تفكيرها، رغم التفاوت الكبير في أدائها تبعا لدرجات الوعي وطبيعة التحديات.

وقد عرفت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بداية ظهور وتطور العمل النقابي المنظم في المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا نتيجة المتغيرات الدولية والإقليمية وظل تمثيل موريتانيا في هده النقابات هامشيا حتى النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين حينما أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية ممثلة في بداية الاستغلال المنجمي وانطلاق ورشات البناء وما صاحب ذلك من هجرات إلى نشأة حركة نقابية موريتانية وليدة بدأت تتلمس طريقها بشكل متزامن مع مؤسسات الدولة الوطنية، ولم تستكمل مستلزمات عملها النقابي من هياكل وتشريعات إلا في بداية الستينات. وما من شك في أن العمل النقابي في موريتانيا رغم ما اعتراه من ضعف – كان له أثر ملموس في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نظرا لطبيعة البنية الاجتماعية التقليدية والآليات التي تحكمها، والحياة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها والوضع السياسي وإكراهات المرحلة.

* فما هي الظروف التي نشأت فيها التنظيمات النقابية الموريتانية ؟

وما طبيعة عملها النقابي ؟ ومادا حققت؟

أولا. ظروف نشأة التنظيمات النقابية في موريتانيا:

يقتضي الحديث عن الحركة النقابية الموريتانية الإشارة إلى النظرة القدحية التي كان المجتمع الموريتاني ينظر بها إلى العمل اليدوي والتي تجد تفسيرها في ارتباط هذا النشاط ببعض

الفئات المسحوقة اجتماعيا وإلى الطابع الفردي في أساليب الإنتاج في الاقتصاد التقليدي، والمتمثل في رعي المواشي، أو استصلاح الأراضي الزراعية بالوسائل البدائية[1]، وكذا تدني مستوى الوعي العام، ولدى الشرائح العاملة بشكل خاص، هذا فضلاً عن شيوع نظام الرقيق في المجتمع التقليدي، والذي يوفر لصاحب العمل (المالك) عاملاً (مملوكاً) لا يتقاضى أجرا لقاء عمله، إلا ما كان من التزام المالك، بنفقة مملوكه، ذلك الالتزام الذي يختلف باختلاف إمكانية السيد، واستعداده النفسي، ووازعه الديني[2].غير أن متغيرات جديدة كانت تحصل بشكل بطيء من شأنها أن تغير من هذا الواقع بصورة خافتة وخجولة منها الوجود الفرنسي الذي فرض الأمن والاستقرار في البلاد مما أثر سلباً في وضع المحاربين الذين كانوا يتقاضون ضرائب عرفية عن بعض القبائل لقاء حمايتها والدفاع عنها.

كما أن شروع الإدارة الفرنسية في إرسال أبناء الأعيان إلى مدارس سان لويس[3]

وظهور بعض المدارس الفرنسية في موريتانيا ابتداءً من سنة 1904[(4)]، والتي كانت قبلة للمجموعة الزنجية بشكل خاص، وقلة قليلة من أبناء البيظان، قد حد من تأثيرات القيادات الروحية التي كانت تحتكر الوظائف التعليمية والدينية.

وكان دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة لسنة 1946، إيذانا بمرحلة جديدة حيث اقر المساواة !! في نطاق فرنسا ومستعمراتها وضمنها موريتانيا حيث أصبح الجميع مواطنين فرنسيين بموجب المادة (80) من دستور الاتحاد الفرنسي وقد تزامن هذا مع تراجع ملحوظ في تطبيق الشريعة الإسلامية إذ أصدرت الإدارة الفرنسية قوانين جديدة تنظم المعاملات في المجتمعات الخاضعة لها[5]، وكانت المحصلة العامة أن فقد المحاربون والزوايا بعض مسوغات هيمنتهم، وكذلك أهم موارد معيشتهم مما أثر بشكل واضح في سلوكهم الاجتماعي، ونظرتهم إلى العمل اليدوي الذي لم يعد منه بد " لضمان لقمة العيش لهؤلاء، وهذا ما لاحظه الحاكم الفرنسي في منطقة البراكنة سنة 1944 حيث ذكر أن أسراً حسانية ذات وزن محسوس تحولت بفعل

---

[1]– يتعلق الأمر بالمحراث اليدوي، واستصلاح المساحات الصغيرة بالمناجل، يراجع:

Vergera , Economie de la Mauritanie , in introduction à la Mauritanie (C N R S), Paris 1979, p 120.

[2] Mohammed El Abel El Keihel , Colonisation française et mutations sociales en Mauritanie: cas de l'esclavage en milieu maure 1900-1960 , (MM) en Histoire , Nktt 1986 , P. 25 .

[3] عن طبيعة المدارس الاستعمارية ينظر :

- A. N. M, Série E2, Dossier No 143, Organisation de l'enseignement en Mauritanie 1904-1918 ; A. N. M, Série E3, Dossier No 142, Rapport sur la création de l'organisation de la medersa des fils de chefs de Boutilimit 1914.

[4] Ibid.

[5] Ibid., PP. 125 - 130

المتغيرات السابقة إلى مزارعين كما هو حال أولاد السيد في شمامة، وأولاد احمد في شكار، وأولاد نغماش في قيمي[1]، ويلاحظ أن حسان والحراطين كانوا يمارسون هذه المهنة في هذه المواقع جنباً إلى جنب "[2].

ويختتم الحاكم تقريره بالقول: " لقد شجعنا ممارسة هذه المهنة بالنسبة لحسان، لأن الارتباط بهذا النشاط يفرض عليهم الاستقرار وينسيهم التعلق بالمخاطر"

ويذهب حاكم منطقة آدرار في تقريره السنوي للسنة ذاتها إلى أبعد من ذلك، في حديثه عن التطورات الاجتماعية حيث يقول: " إن نظام المحاربين والأتباع ذي الصبغة الإقطاعية محكوم عليه بالانقراض عاجلاً أم آجلاً، والمسألة بالنسبة لنا هي مسألة وقت لان أي تغير مفاجئ قد يؤدي إلى صراعات اجتماعية... ومع ذلك فإننا نعتقد أن هذا التطور البطيء في ظل هيمنتنا سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور عمال الرواتب المأجورين في الإدارة والورشات)[3].

والظاهر أن الإدارة الفرنسية كانت تخشى من مضاعفات الانفلات الاجتماعي فيما لو فرضت إلغاء الروابط الاجتماعية، وتفكيك بنية المجتمع التقليدي، كما أنها كانت بحاجة إلى حد أدنى من مركزة السلطة في أيدي بعض القيادات الزمنية والدينية لضمان تمرير النظام الضريبي، وتوزيع الأوامر الإدارية في الفضاء القبلي، لهذا لجأت إلى أسلوب التراضي بين الرؤساء والمرؤوسين على مبالغ مالية يدفعها التابع للمتبوع ليتحرر من الالتزامات السابقة، وهي ظاهرة عرفت في التاريخ الاجتماعي الموريتاني " بالفدية " ووردت في الوثائق الفرنسية باسم (Les Rachats des Horma)[4]

وشكلت الأزمات الاقتصادية المتقطعة في بداية الأربعينيات ونهاية الستينيات والاستغلال المنجمي في مطلع الخمسينيات عوامل حاسمة في نشأة وتطور طبقة عاملة محلية، فقد أدى الجفاف الحاد اثر انحباس الأمطار في بعض المناطق، وقلة التساقطات في مناطق أخرى[5] إلى انعدام الغطاء النباتي مما قضي على جزء كبير من الثروة الحيوانية التي هي العمود الفقري للاقتصاد الموريتاني التقليدي، كما أن الرمال الزاحفة اثر موجة التصحر قد غمرت القرى ونقاط

---

[1] . هذه الأسر هي مرتكز إمارة البراكنة، ومنها تنحدر السلالة التي حكمت هذه الإمارة منذ تأسيسها في أواخر القرن السابع عشر وحتى سقوطها على يد الفرنسيين في مطلع القرن العشرين.

[2] A. N. M, Série E2, Dossier No. 107, Evolution des populations maures dans rapport Brakna 1944, P. 20.

[3] A. N. M, Série E2, Dossier No. 116, Evolution des indigènes, Dans Rapport Adrar 1944, P. 25.

[4] محمد الراظي، المرجع السابق، ص183.

[5] كانت مناطق المجرية وتجكجة وتامشكط وسيلبابي أكثر تضررا" من غيرها حيث تناقصت فيها التساقطات بنسبة (70%) في سنوات 1940-1941-1942

المياه مما زاد المعاناة في المناطق الريفية، في وقت بلغت فيه أسعار بعض المواد الاستهلاكية الضرورية حداً جنونياً اثر توقف استيرادها أثناء الحرب العالمية الثانية[1].

وهكذا أصبح الريف الموريتاني منطقة طرد سكاني غير أن اليد العاملة في بداية الأمر قد اتجهت إلى الأقطار الإفريقية المجاورة ولاسيما المناطق الزراعية في جمهورية مالي، وإلى ذلك أشار حاكم منطقة العيون في تقريره السنوي لسنة 1945 حين قال: " إن القرى المالية أصبحت تأوي الكثير من الحراطين المهاجرين"[2].غير أن المدن السنغالية كانت أكثر المناطق استقطاباً لهذه الهجرة نظراً لتوفر الفرص فيها لاسيما في مجال زراعة الفول السوداني، وكذا في مجال التجارة وفي الو رشات ومشاريع البناء، وهكذا ارتفع عدد العمال الموريتانيين في السنغال من (14500) سنة 1939 إلى (18000) سنة 1944[(3)]. وفي سنة 1961 كان عدد العمال الموريتانيين في مدينتي سين سالوم وتيس السنغاليتين فقط حوالي (17000)، وهو ما يمثل نسبة (75%) من مجموع اليد العاملة الموريتانية في السنغال' وقد تم تصنيفهم إلى عبيد وحرا طين هجروا أسيادهم وزوايا يتطلعون لتطوير ثرواتهم، وبمجموعات حسانية فقدت مصادر عيشها فهاجرت تبحث عن فرص للعمل[4]. ويقدر الباحث الفرنسي شارل توبي (Ch. Toupet) عدد الموريتانيين المتواجدين في العاصمة السنغالية سنة 1955 بـــ (4574) نسمة وهو ما يمثل (2.6%) من مجموع سكان داكار على حد رأيه، ومن أهم النشاطات الاقتصادية التي تتعاطاها هذه الجالية تجارة المواشي والحوانيت الصغيرة[5]' ومن المؤكد أن الدافع الاقتصادي كان في طليعة

أسباب هذه الهجرة، بعد تدهور الاقتصاد التقليدي، ومع هذا كان هناك من يهاجر ليتهرب من الأعباء الضريبية التي تفرضها الإدارة الفرنسية.

ويميز (توبي) بين نوعين من الهجرة:

- هجرة الموريتاني- البيظاني الذي يبقى محتفظاً بقبيلته، والذي غالباً ما تكون هجرته غير نهائية.

- وهجرة الموريتاني الأسود الذي يستقر حيثما طاب له المعيش.

---

[1] A. N. M, Série E2, Dossier No 115, Rapport du gouverneur de la Mauritanie sur la situation Economique du pays durant la période 1939-1944, P. 97.

[2] A. N. M, Série E2, Dossier No 106, Questions relaties a la main d'oeuvre dans rapport cercle d'Aioun pour l'année 1945, P. 20.

[3] Santoire (CJ), L'émigration maure : une vocation Commerciale affirmée, In cahier (ORSTOM), Série science humaines, Vol. 12, 1975, P. 140.

[4] Ibid.

[5] Toupet (Charles), Sédentarisation des Nomades en Mauritanie sahélièNne, Dakar, 1975, P. 327.

ويبدو أن احتكاك المهاجرين الموريتانيين بالعمال الأجانب كان له كبير الأثر في تطور عقلياتهم، وفي قيمة العمل كمصدر للعيش الكريم، لا كضرورة تمليها الفاقة والحرمان، ومع ذلك فإن تأثير هؤلاء ظل محدوداً على الساحة الوطنية لان اغلبهم قد قطع الصلة نهائياً ببلاده، في حين كانت البقية محدودة الوعي بحكم طبيعة عملها في حقول بعيدة، أو في مجلات تجارية معزولة في القرى والأرياف مما حال دون انضمامهم إلى نقابات عمالية، أو احتكاكهم بغيرهم.

والواقع أن الطبقة العاملة في موريتانيا قد ظهرت بشكل تدريجي ابتداءً من مطلع الخمسينات، وبموازاة مع عمليات استغلال المناجم في شمال البلاد وما رافق ذلك من توسع في المراكز الحضرية مثل ازويرات وانواذيبو واكجوجت ونواكشوط، التي أصبحت قبلة اليد العاملة التي لم تعد تملك ما يوفر لها الحد الأدنى من وسائل المعيشة في مناطقها الأصلية، وفي نفس الوقت لم تكن قادرة على الهجرة الخارجية[1]، وبمرور الوقت تحولت اليد العاملة في الريف إلى يد عاملة منجمية تحت إغراءات الراتب، والقرب من المرافق الاجتماعية التي بدأت تقام في هذه المراكز الجديدة.

والحقيقة أن المعطيات الكمية بخصوص العمال في هذه المرحلة ليست متوفرة، وما هو موجود منها تعوزه الدقة، شأنه شأن الإحصاءات في باقي قطاعات الدولة، ومع هذا فإن الوثائق الفرنسية لهذه المرحلة تتضمن بعض المؤشرات التي يمكن اعتمادها كأمثلة من شأنها أن تعطى صورة لنشأة وتطور الحركة العمالية.

ففي سنة 1967 كان عدد العمال في شركة ميفرما وحدها (4062) منهم حوالي(68%) من العمال اليدويين، وتقدر بعض الدراسات حول ميفرما أن نسبة الشغيلة فيها تقدر بحوالي (25%) من الطبقة العاملة الموريتانية، وذلك من خلال التوزيع التالي للعمال حسب القطاعـــات[2]:

-القطاع الأساسي (3%).

- القطاع التجاري (10%).

- قطاع الوظيفة العمومية (49%).

- القطاع الثانوي (38%). وفي سنة 1968 كانت نسبة العمال الموريتانيين في القطاع الخاص الذي تهيمن عملية شركة معادن حديد موريتانيا حوالي: (95%) من العمال اليدويين

---

[1] نقصد بها الهجرة إلى السنغال ومالي المشار إليها سابقا"، وكذلك إلى الرأس الأخضر والنيجر حيث احتضنت الأولى (8000) مهاجر فيما احتضنت الثانية (6000) مهاجر حسب تقديرات:

Santoire, Op. Cit., P. 140.

[2] Isselmou Ould Mohamed , L'exploitation minière et ses Effets sur l'Economie Mauritanienne (MFEIS) , Rabat , 1979 , PP. 40-41 ; Bulletin Statistique Economique N 9, Direction De Travail, Nouakchott, 1967, pp 7-8.

المتخصصين، في حين كانت الـ (5%) الباقية من الأجانب، وأغلبهم من الفرنسيين[1]. واعتماداً على الوثائق الفرنسية دائماً يمكننا تصنيف عمال شركة معادن حديد موريتانيا في عقد الستينيات، حسب كفاءاتهم، والمناطق التي قدموا منها، وذلك حسب الجدول الآتي[2]:

المنطقة	عمال الشركة	المجموع	النسبة المئوية
نواذيبو	26	119	9.5
آدرار	27	190	14.3
انيشيري	3	20	1.5
تيرس زمور	7	21	1.8
الترارزة	16	139	10.2
البراكنة	12	411	28.4
تكانت	7	89	6.3
قورقول	10	114	8.1
العصابة	5	35	2.6
كيديماغا	2	34	2.4
الحوضان	1	66	4.6

والملاحظات التي يمكن أن نستقيها من هذا الجدول أن نسبة العمال ما زالت محدودة حتى هذه المرحلة، ومع هذا فإنها في تطور ملحوظ، لاسيما إذا ما اخذ في نظر الاعتبار قلة المجموع العام للسكان خلال هذه المدة .

والملاحظة الثانية أن نسبة الإقبال على ورشات هذه الشركة كان يختلف بشكل واضح من منطقة لأخرى، فأغلب العمال كانوا من مناطق البراكنة والترارزة وادرار، وهو أمر يجد تفسيره في كون هذه المناطق كانت أكثر تأثراً بموجات الجفاف ومضاعفاتها، من غيرها من باقي المناطق، كما أنها تضم في سكانها الكثير من الحراطين والعبيد وهم أساس العمال في هذه المرحلة .

---

[1] محمد الراظي ، المرجع السابق ، ص192 .

[2] Bonte (P) , L'industrialisation et les populations nomades du nord de la Mauritanie , Nouadhibou , 1972 , P. 29 .

وعلى العموم فإن أغلب الأسر في الريف الموريتاني أصبحت تتطلع إلى المناطق المنجمية في الشمال، مما شكل رافداً متواصلاً " لبروليتاريا " موريتانية عاطلة عن العمل، أخذت تضاف إلى مجاميع العمال التي أسلفنا الحديث عنها، وقد جاء في تقرير شامل صدر عن وزارة الشغل الموريتانية سنة 1967 أن النشاطات الاقتصادية المنجمية والسمكية في مدينتي نواذيبو وازويرات تستقطب نسبة (73%) من العمال، أما في نواكشوط (العاصمة) فإن ورشات البناء وأعمال الطرق كانت تستوعب (20%) من مجموع العمال، في حين تتوزع النسبة الباقية والتي لا تتجاوز (7%) على باقي المراكز في البلاد[1].

واستناداً إلى بعض الدراسات الفرنسية المعاصرة لهذه المرحلة فإن معدل ساعات العمل الأسبوعية للعمال كان (47) ساعة[2]، وكان العمال اليد ويون الموريتانيون يتقاضون رواتب شهرية لا تتجاوز في أحسن الحالات (6000) فرنك إفريقي، في حين كان نظراؤهم الأوروبيون والأفارقة يتقاضون مرتبات تصل إلى (30.000) فرنك إفريقي وهو ما يعادل خمسة أضعاف راتب العامل الموريتاني[3]، وخاصة في قطاع المناجم وشركات الصيد وفي قطاع الأشغال العامة.

وهذا التفاوت في الأجور كان أكثر وضوحاً في شركة ميفرما التي تصل فيها رؤوس الأموال الأجنبية إلى حوالي (75%) من رأس المال العام، ومما فاقم هذه الوضعية، وكرس الشعور بالمعاناة لدى هؤلاء العمال غلاء المعيشة في تلك المرحلة (1966) بحيث لم تعد المرتبات تسد ضروريات العامل الذي أصبح استهلاكه يفوق دخله، فالعامل المتزوج والذي له طفلين فقط كان يصرف سنوياً حوالي (98250) فرنك في المأكل والملبس والايجار في حين لا يتجاوز دخله السنوي (72000) فرنك مما يعني عجزاً سنوياً قدره (26250) فرنك[4].

---

[1] Ministère de la santé et du travail, Enquête sur l'emploi dans le secteur moderne, Bull statistique et économique No 9, NKTT Juin 1967, PP. 7-8.

[2] De chassey , Mauritanie , Op. Cit., P. 259 .

[3] أجور القطاع الخاص: يحصل حوالي 42% من العمال على أقل من 10 آلاف أفرنك. بينما يحصل أصحاب المؤهل المتوسط على ما بين 10 إلى 25 ألف ؛ و أصحاب المؤهل العالي من 25 إلى 50 ألف.
*أجور القطاع العام: عمال الفئة (أ): أكثر من 75 ألف/شهريا؛ الفئة (ب): 15 إلي 75 ألف؛ الفئة (ج): أقل من 15 ألف.

[4] تكاليف المعيشة بالنسبة لعامل متزوج وله طفلان: * الملابس: 15200 أفرنك/سنويا؛ * المواد الغذائية:- السكر: 2كغ أسبوعيا = 9100 أفرنك/س, - الزيت: 1ل أسبوعيا = 31200 ف/س, - الطحين: 2كغ يوميا = 21900 ف/س, - الشاي: 1كغ شهريا =14400 ف/س, - الأرز: 1كغ يوميا = 18250 ف/س؛ * المجموع= 98250 فرنك.

وهذه الوضعية كانت تدفع العمال إلى تصعيد احتياجاتهم، والتأكيد على مطالبهم الشرعية لا سيما بعد أن أصبحت لهم نقابة مركزية موحدة أخذت على عاتقها توعية العمال والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية.

ثانيا: ظهور التنظيمات وبداية الوعي النقابي:

عرفت الساحة الموريتانية بعد الحرب العالمية الثانية بوادر تحولات اجتماعية ملموسة كانت في مجملها نتيجة المتغيرات المحلية وفي مقدمتها الجفاف الحاد والأزمات الاقتصادية وما أسفرت عنه من بطالة وهجرة، على نحو ما رأينا، وتزامنت هذه الأحداث مع ظهور بعض المركزيات النقابية في دول إفريقيا الغربية الفرنسية، بعد أن ظلت حتى مطلع الخمسينيات تابعة بشكل مباشر للنقابات العمالية الفرنسية[1]، غير أن جهود ممثلي هذه الأقاليم في الجمعية الوطنية الفرنسية، وما رافقها من إضرابات متكررة في المعامل والورشات[2]، قد أسفرت عن موافقة فرنسية على أن يكون لكل إقليم تنظيماته النقابية الخاصة.

وفي هذا الإطار ظهرت أول نقابة موريتانية هي نقابة المعلمين الموريتانيين التي أعلن عن تأسيسها في 20 يوليو 1957 وتهدف إلى حماية مصالح المعلمين والدفاع عن حقوقهم، وقد أسندت رئاستها إلى السيد ممدو سي وهو أحد المعلمين النشطين وقتها[3]، ولم يمضِ على قيامها أكثر من سنة واحدة حتى أصبحت عضواً في الاتحاد العام لعمال إفريقيا الذي يقع مقره في دكار، وتم استبدال رئيسها بالسيد وان بيران وهو أحد النقابيين الزنوج.

وفي 20 دجمبر 1959 تم الإعلان في العاصمة نواكشوط عن قيام الاتحاد الوطني للعمال الموريتانيين (UNTM)، وهو فرع من الكونفدرالية الإفريقية للشغل، وتم انتخاب السيد فال مالك على رأس قيادته، وقد عرف هذا التنظيم بتوجهه الإفريقي الخالص، وارتباطه بالمنظمات النقابية في السنغال على وجه الخصوص[4].

وفي هذه الأثناء أعلن في منطقة النهر بالجنوب الموريتاني عن تنظيم جديد حمل اسم الإتحاد الجمهوري لعمال موريتانيا (URTM)[5] الذي تأسس في 8 مارس 1960 وكان أغلب منتسبيه من الأقلية الزنجية في موريتانيا، ولم يختلف عن سابقيه كثيراً في أشخاصه وتوجهاته .

---

[1] يتعلق الأمر بالنقابة المسيحية، والنقابة الشيوعية، والنقابة الحرة.

[2] أضرب عمال السكك الحديدية في غرب إفريقيا في الأشهر الستة الأولى من سنة 1948، مما أحرج الإدارة الفرنسية، وأرغمها على التعامل بشكل إيجابي مع مطالب العمال الأفارقة، ينظر:

Robert Mourrez, La France et L'Afrique, Paris, 1963, P. 75.

[3] Niane Youssouf Theirno, Le syndicalisme en Mauritanie, (MM), Université de NKTT, 1985, P. 63.

[4] Ibid, p. 85.

[5] Ibid, p. 92.

وفي مقابل هذه السيطرة شبه المطلقة للعنصر الزنجي على التنظيمات النقابية الأولى، بادرت مجموعة من المعلمين البيظان إلى تكوين نقابة خاصة بهم في 16 يوليو 1960[1]، وقد حملت اسم " نقابة المعلمين العرب ". ورغم أن بعض مؤسسيها كانوا من معلمي اللغة الفرنسية، والعاملين في سلك الإدارة الاستعمارية إلا أن هذه النقابة قد تجاوزت إطارها الوظيفي في دفاعها المستميت عن الهوية العربية لموريتانيا، وطالبت بترسيم اللغة العربية، وفك الارتباط بالدولة الفرنسية، والانفتاح على الأقطار العربية، حتى قبل الاستقلال وكانت لها صلات قوية مع حزب النهضة الوطنية ذي التوجه القومي العربي. ولعل هذا ما جعل بعض الأوساط تتهمها بأن لها صلات بالمغرب، وهي تهمة[2] كانت تلصق، حينها، بكل وطني لا يرضى بمسايرة النهج الفرنسي في موريتانيا.

لقد كانت التناقضات في طرح وتوجه هذه التنظيمات النقابية عقبة كبيرة أمام الجهود المبذولة حينها لحصول البلاد على استقلالها من فرنسا، وخطراً يهدد الوحدة الوطنية، ويكرس الانفصال بين جهات البلاد المختلفة، مما تطلب في نهاية المطاف إيجاد صيغة تنظيمية موحدة، صيانة للمجهود النقابي، وحفاظاً على وحدة المطالب الشرعية للشغيلة.

وهكذا التأمت طاولة مستديرة في 14 يناير 1961 بمدينة روصو عاصمة ولاية الترارزة حضرتها وفود نقابية من جميع الاتجاهات السابقة، ناقشت واقع العمل النقابي، والتحديات التي تواجهه، والسبل الكفيلة بمواجهتها، وأولها توحيد جهود هذه الشريحة، وقد انبثقت عنها لجنة تحضيرية أسندت إليها مهمة الإعداد للمؤتمر التأسيسي

لاتحاد العمال الموريتانيين (UTM) الذي أصبح منذ 31 مايو 1961 الممثل الشرعي –الوحيد لجميع العمال الموريتانيين[3].

وتضمن ميثاق الإتحاد كونه يهدف إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائه على أساس احترام مواثيق حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية... وهو منظمة عمالية، وطليعة للشعب الموريتاني... وملتزم بخط نقابي عربي وإفريقي مرتبط بالمصالح الوطنية، ومناهض

---

[1] سيد إبراهيم، المرجع السابق، ص134.

[2] رسالة إلى الباحث من الأستاذ عبد الرحيم ولد الحنشي، أحد نقباء المعلمين العرب، بتأريخ 1997/10/10.

[3] Diabera Gueladio Silly, Le cadre institutionnel de droit du travail en Mauritanie, (MM) , Université De Nktt , 1986 , P. 15 .

للاستعمار والإمبريالية، ومساند لكل القضايا العادلة من أجل الوحدة وتحرير الطبقة العاملة الدولية، وإقامة نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافا[1].

وعلى المستوى التنظيمي أعلن الإتحاد تمسكه بالمركزية الديمقراطية، والنقد الذاتي الهادف، وتعبئة كل القوى الحية العاملة لضمان الوحدة والمساواة[2].

وفي تصوري أن تصدر المجموعة الزنجية للهيئات النقابية الأولى كان نتيجة منطقية لمستوى الوعي لدى هذه المجموعة، ومدى تمثيلها في سلك الإدارة والتعليم في العهد الاستعماري، وهذا ما مكنها من الهيمنة على المراكز القيادية، وفي المقابل كان الاتجاه العربي بارزاً هو الآخر، وإن جاء متأخراً نسبياً، وتمثل في نقابة المعلمين العرب التي كانت وراء قرارات التعريب وإصلاح التعليم، ودافعت بشكل مشرف عن هوية البلاد وموروثها الحضاري، ورغم أن الإدارة الفرنسية لم تكن راضية عن هذه النقابة نظراً لمواقفها السابقة، فإن تأثيرها في الخط العام لإتحاد العمال كان واضحاً، حيث اتسم بطابع تقدمي وخط سياسي تحرري طغى على الجوانب النقابية.

وعلى العموم فإن اتحاد العمال الموريتانيين قد ركز جهوده منذ البداية على تحقيق هدفين مرحليين هما[3]:

- تنصيب هيئات نقابية جهوية على كامل التراب الوطني.
- إيجاد صيغة تشريعية تشكل حماية قانونية للعمال، وإطاراً يحتكمون إليه في الإشكالات التي تحصل في تعاملهم مع أرباب العمل ومع الدولة ذاتها .

وبخصوص الهدف الأول، سيّر الاتحاد بعثات إلى الولايات أشرفت على تنصيب مكاتب إقليمية في عاصمة كل ولاية، تشرف بدورها على اللجان المحلية في المقاطعات والمراكز.

أما الهدف الثاني فقد كان أكثر صعوبة نظراً لان الشركات الأجنبية التي كانت تسيطر على أهم قطاعات العمل لم تكن لها مصلحة في سن مثل هذه القوانين التي من شأنها أن تلزمها ببعض الواجبات اتجاه هؤلاء العمال، كما أن الدولة الموريتانية، وهي الوصية على العمال، والشريك السياسي لهذه الاحتكارات الأجنبية كانت ضعيفة لحد يستحيل معه أن تفرض مثل هذه الشروط على تلك الشركات.

---

[1] سيدينا بن محمد، الحركة النقابية الموريتانية، رسالة متريز غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، 1987، ص32.

[2] A. N. M., Série E3, Dossier No 6, Union des Travailleurs Mauritaniens.

[3] Ibid .

ورغم هذه العقبات فإن التفاف العمال حول اتحادهم الجديد، وإجماعهم بخصوص مطالبهم المشروعة، بالإضافة إلى الأزمة الداخلية التي عاشها حزب الشعب سنة 1963، والتي هددت بتفكيكه، كلها عوامل أدت مجتمعة إلى رضوخ الدولة لهذا المطلب النقابي المشروع .

وهكذا أصدرت الحكومة مجلة الشغل الموريتانية في 23 يناير 1963 حيث تهيأت الظروف القانونية لدفع عجلة العمل ونصت المادة الأولى من قانون الشغل على " إن أحكامه تنطبق على العلاقات بين العمال وأصحاب العمل "[1]، وعرفت الفقرة الثانية من هذه المادة العامل بأنه " كل شخص أياً كان جنسه أو جنسيته يزاول نشاطه المهني تحت إدارة وسلطة شخص آخر طبيعي أو معنوي، عام أو خاص وذلك مقابل أجر يتقاضاه منه "[2].

وجاء في المادة الثامنة من القانون أن صاحب العمل هو: " كل شخص طبيعي أو معنوي من أشخاص القانون العام أو الخاص يستخدم عاملاً أو عدداً من العمال ينطبق عليهم تعريف المادة الأولى "[3].

والحقيقة أن هذه النصوص لم تكن سوى ترجمة معدلة لقانون الشغل الفرنسي، ومع هذا فإنها قد حققت للعمال مكاسب معنوية على الأقل، وسند قانوني يضمن لهم، نظرياً حريتهم وحقهم في ممارسة العمل النقابي، واحترام العمل والعمال، ولعل أهم مكسب حققه العمال بواسطة هذا القانون هو انه منح النقابات حق التقاضي أمام المحاكم العدلية للدفاع عن أعضائها، خاصة فيما يتعلق بالنزاعات وتنفيذ العقود المبرمة بين بعض المؤسسات والنقابات.

والظاهر أن التشريعات النقابية التي حصل عليها العمال الموريتانيون واكبتها بطالة محلية مستفحلة حدت من فاعليتها، وكانت تطرح مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية على الدولة التي كانت عاجزة عن استيعاب العمال العاطلين، لان الفرص أمامها محدودة، ولأنها لم تكن مطلقة اليد في تخطيط مشاريع الاقتصاد الوطني.

وهذا ما يبدو جلياً في مشاريع المناجم التي أصبحت عصب الحياة الاقتصادية، والتي تسيطر عليها شركات أجنبية هي صاحبة القرار الأول والأخير بخصوص أوضاع العمال، يضاف إلى ما تقدم تبعية الدولة للسوق الرأسمالية الغربية، وتحكم رؤوس الأموال الأجنبية، لاسيما الفرنسية منها، مما قوض اغلب المساعي التي تبذلها الدولة في هذا المضمار.

وكانت موجات الجفاف المتكررة عاملاً مضافاً، شكل مع العوامل الأنفة الذكر الظروف الموضوعية لتصاعد نضال العمال وتنامي وعيهم النقابي وهو ما تم التعبير عنه بسلسلة من الاضرابات والمظاهرات والمطالب المشروعة، مما أحرج قيادة حزب الشعب الموريتاني التي

---

[1] RIM , Droit du Travail en Mauritanie , Nktt , 1963 , Art 1 .
[2] Ibid
[3] Ibid, article 8..

كانت تعمد إلى أساليب القوة حيناً، وتركن إلى المصالحة مع العمال أحياناً أخرى تبعاً للظروف العامة وطبيعة المرحلة.

ثالثا: الإضرابات والمطالب النقابية

لم تجد الشركات الأجنبية في موريتانيا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، صعوبة في استغلال اليد العاملة الموريتانية دون أن تراعي حقوقها العادلة، لان هذه الشركات كانت تتعامل وفق المبدأ الاقتصادي الرامي إلى تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة، في حين كانت الروح القبلية والاختلافات العرقية، وانعدام البدائل، تصرف العمال عن المطالبة بحقوقهم.

ومما زاد من وقع هذه القضية أن المكتب الذي يسير شؤون هؤلاء العمال كان خاضعاً لسلطة الشركات مما يعني أنه كان أكثر حرصاً على إرضاء أرباب العمل من إنصاف العاملين.

ورغم صدور قانون الشغل الموريتاني سنة 1963، وما تضمنه من تشريعات من شأنها أن تحسن من وضع العمال، إلا أن أغلب نصوصه ظلت معطلة لتعذر تطبيقها في ظل عدم التكافؤ بين الأطراف المعنية وهي (العمال – الشركات – الحكومة).

وفي ظل هذا الواقع السيئ كانت البلاد تسير بخطى حثيثة نحو مجابهة حتمية بين العمال الذين عرفوا أسوء مظاهر الظلم والغبن وبدأوا يتلمسون طريقهم، ويحسون بالحيف الذي لحق بهم من طرف شركات احتكارية لا يهمها إلا الربح المادي، وتسيء تقدير الظروف، وحساب التطور الطبيعي لعقليات الشعب، في حين كانت الحكومة الموريتانية عاجزة حتى عن القيام بدور الوسيط الناجح، فهي متهمة من طرف العمال بأنها أداة طيعة في يد الشركات، كما أنها في المقابل كانت ملزمة بحماية الموظفين الأجانب المقيمين على أرضها، والدفاع عن أسرهم وممتلكاتهم.

ويمكن اعتبار سنة 1968 بداية لظهور الوعي النقابي، لاسيما عمال المناجم الذين أعلنوا أول إضراب شامل ومنظم في المدة من 25 إلى 28 مايو بمدينة ازويرت، واعتصموا أمام مباني شركة (ميفرما) في تجمع كبير ضم (800) عامل موريتاني، وقدم المضربون إلى إدارة الشركة عريضة مطلبية نصت على:

- زيادة رواتب العمال الموريتانيين.
- دفع التعويضات عن حوادث الشغل
- تأكيد الضمان الاجتماعي .
- ضمان حقوق التقاعد.

ورغم وجاهة هذه المطالب، وعدالتها، وكونها مطالب نقابية محضة، فإنها لم تلق آذاناً صاغية من قبل الشركة التي ردت قائلة: " إنها، بموجب الاتفاقيات المعقودة مع الأطراف المعنية

هي وحدها من تقرر الإصلاحات التي تراها ضرورية ... وإنها ليست مستعدة لعمل شيء من هذا القبيل في الوقت الراهن"[1] .

ومن جهتها لم تكن الحكومة قادرة على فعل أي شيء لإنصاف العمال، بل إنها كانت تشارك الشركة رأيها في موضوع الرواتب تحديداً، لأن ذلك من شأنه أن يدفع جميع المأجورين في البلاد إلى تقديم طلبات مماثلة وهذا ما لم تكن الدولة قادرة على تطبيقه، بل وحتى غير مستعدة لمناقشته، وأمام تعنت الشركة، وتخاذل الحكومة الموريتانية، وجه المضربون نداءً إلى جميع العمال العاطلين في المدينة، وأسرهم للحضور إلى الساحة الكبيرة في المدينة، والتي تفصل مساكن العمال وبيوت الموظفين الأجانب في الشركة.

وفي يوم 28 مايو وصل عدد المضربين إلى (6000) شخص[2] فيما اعتبر أكبر تجمع من نوعه تشهده الدولة منذ نشأتها، ولربما فاق حضور حفل الاستقلال مع فارق الهدف والمناسبة.

وعلى الرغم من أن العمال لم يتجاوزوا الإطار السلمي في تحركهم، إلاّ أن الشركة بادرت إلى إرسال برقية عاجلة إلى رئاسة الجمهورية بالوسائط الإدارية العاجلة أعلنت فيها " أن الموظفين الأجانب في الشركة وأسرهم، البالغ عددهم (400) شخص، هـــــم في حالة خطر "[3]، وطالبت بضمان أمنهم. وهكذا وصلت إلى مسرح الإضراب وحدات من الجيش مدججة بالسلاح وقامت بعدة مناورات هدفها تخويف العمال وتفريقهم، ولما لم تفلح جهودها عمدت إلى إطلاق النار على جمهور العمال مما أسفر عن سقوط (7) شهداء، و(40) جريحاً كانت إصاباتهم متفاوتة[4].

استطاعت الحكومة السيطرة على الموقف، وقامت بعزل المناطق الشمالية من البلاد لعدة أيام في محاولة منها لإخفاء هذه الأحداث الدامية، إلا أن أهالي العمال وأقاربهم وأغلب سكان المناطق الأخرى أحسوا أن هناك خطراً محدقاً بالعمال، مما أثار موجة من الترقب والغليان في عدة مناطق، لاسيما العاصمة نواكشوط، وهكذا لم يكن أمام الحكومة من خيار سوى الاعتراف بمسؤوليتها عن هذه المذبحة التي وصفها الرئيس المختار بأنها " حادث مؤسف لم يكن بالإستطاعة تلافيه... لأن واجبنا يقتضي حماية ضيوفنا الأجانب"

---

[1] A. N. M, Série E3, Dossier No 33, Convention Entre RIM et la société minière de Mauritanie 1968.

[2] UTM, Expose' introductif sur le mouvement syndical Mauritanien, Présentée' par le directeur du centre national d'éducation Ouvrière, 1973 , P. 35 .

[3] Dia Amadou Adama , Droit de grève en Mauritanie , (MM) , Université de NKTT , 1987 , P. 20 .

[4] محمد الراظي ، المرجع السابق ، ص206 .

وفي معرض حديثه عن استشهاد العمال برصاص الجيش قال: " إن ذلك كان نتيجة حادث أليم غير مقصود، فالجنود كانت لديهم أوامر بتصويب النيران على أرجل العمال الذين أنحنى بعضهم لسوء الحظ لالتقاط الحجارة التي يقذفونها... "[1] .

والواقع أن المسوغات التي ساقها الرئيس المختار كانت تفتقر إلى الحد الأدنى من المنطق، بل إنها عذر أقبح من ذنب كما يقال، لأن إصدار الأوامر للجيش بضرب أرجل العمال، كان سيؤدي في أحسن الحالات إلى إصابة هؤلاء بعوق تام أو جزئي، وهذا ما سيفقدهم القدرة على الكسب والإنفاق على العوائل الفقيرة التي استقدموها من الريف هرباً من الفاقة والحرمان. ولا يعني هذا أن تتنازل الحكومة عن مسؤوليتها في حماية الأجانب العاملين أو المقيمين على أرضها، ولكن إطلاق الرصاص الحي على العمال العزل كـــان خطأً بالإمكان تفاديه بإجراءات أخرى أخف حدة وأكثر حكمة وشجاعة.

والحقيقة أن هذه الأحداث صارت رمزاً لنضال الموريتانيين من أجل حقوقهم العادلة، وأظهرت أن مرحلة جديدة في حياتهم قد بدأت، تسلحوا خلالها بقدر من الوعي مكّنهم من تجاوز الروح القبلية، والاختلافات العرقية التي درج الاستعمار على استغلالها لخلق جو من الشقاقات تصرفهم عن المطالبة بحقوقهم، وبذلك سطروا صفحات مشرفة في تاريخ الحركة العمالية الوطنية التي عانت الحرمان في بلد متخلف، كان إلى عهدٍ قريب يستهجن العمل اليدوي ولا يقيم للعامل وزناً.

ولقد أدت الأحداث كذلك إلى اهتمام متزايد من طرف الحكومة بشؤون العمال، هذا الاهتمام الذي سيتحول- لاحقاً- إلى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في شتى الميادين.

ورغم أن الحكومة الموريتانية كانت قد أنشأت، منذ الاستقلال، عدة مرافق للعمال، وفتحت مراكز لتخريج العمال المهرة، وأسست الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برأس مال قدره (69) مليون فرنك إفريقي وألمحت في أكثر من مناسبة إلى استعدادها للاعتراف باتحاد العمال الموريتانيين، من بين جميع التنظيمات النقابية والسياسية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشغيلة الوطنية[2]، إلا أن أحداث أزويرات الدامية قد فرضت على الحكومة وأرباب العمل، ومنهم

---

[1] Ibid., P. 454 .

[2] ناقش حزب الشعب الموريتاني هذه الإجراءات في المؤتمر الطارئ في كيهيدي سنة 1964. والمؤتمر العادي الثاني في العيون سنة 1966، وفي المؤتمر العادي الثالث في نواكشوط سنة 1968، وفي أغلب الجلسات التي عقدها المكتب السياسي الوطني خلال هذه المرحلة، ينظر:

A. N. M, Série MIPT, Dossier No 116, Rapports BPN pour les années 1964-1969.

الشركات الأجنبية القيام بسلسلة إصلاحات جوهرية تمس السياسة العامة للدولة لاسيما في الجوانب ذات الصلة بمطالب العمال.

وكانت الاحتفالات بالذكرى الثامنة للاستقلال الوطني مناسبة لرئيس الجمهورية، الأمين العام للحزب للإعلان عن بداية مشروعه الإصلاحي الذي استهدف امتصاص نقمة العمال، ومحاولة تلافي شعبيته التي تضررت بشكل كبير بعد مذبحة العمال في أزويرات،

وهكذا أعلن الرئيس المختار أن الحد الأدنى لرواتب العمال الموريتانيين سيتم رفعه بمقدار (15%)[1]، وأن الدولة قد أبرمت اتفاقا مع شركة ميفرما يقضي (بمرتنة) الوظائف (Mauritanisation)[2]. ومنذ عام 1969 بدأ تنفيذ هذه الإصلاحات، وكان من نتائج ذلك ارتفاع نسبة اليد العاملة الوطنية في هذا القطاع إلى (75%) مع مطلع عام 1970[3]. وقد واكب هذه الخطة منهاج للتأهيل السريع ورفع المستوى المهني للعمال بتمويل وإشراف من المكتب الدولي للشغل، وبدأت عدة شركات[4] في انتهاج إصلاحات مشابهة كان من شأنها تحسين أوضاع عمالها أسوة بشركتي الحديد والنحاس الموريتانيتين.

وإذا كان العمال قد حققوا مكاسب ملموسة بعد إضرابا تهم الناجحة في أزويرات وأرغموا الحكومة والشركات الأجنبية وأرباب العمل في القطاع الخاص على التجاوب مع مطالبهم، إلا أنهم في مقابل ذلك كانوا غير راضين عن أداء مكتبهم القديم الذي اتهموه بالتواطئ مع الحكومة. وهكذا شهد المؤتمر الرابع لاتحاد العمال الموريتانيين المنعقد خلال الأيام الثلاثة الأولى من فبراير 1969 أزمة نقابية حادة حيث رفضت تسع نقابات[5] من أصل أربعة عشر نقابة إعادة انتخاب السيد فال مالك رئيس الاتحاد بحجة موالاته للنظام، وقد أتهم المؤتمرون رئيسهم ومكتبه الوطني " بالبيروقراطية ورفض رقابة القاعدة "[6]، مما أدى إلى انسحابهم. وما من شك في أن الحكومة والشركات الأجنبية كانت راغبة في التعامل مع القيادة القديمة للاتحاد لأنها

---

[1] المختار بن داداه، تقرير عن حالة الأمة أمام الجمعية الوطنية يوم 28 نوفمبر 1969، منشورات إدارة التوجيه الوطني، نواكشوط 1969، ص8 .

[2] أي جعلها موريتانية.

[3] سعد خليل، المصدر السابق، ص865 .

[4] منها شركة تكرير المنتجات النفطية، وبعض الشركات ذات الطابع التجاري، ومؤسسات القطاع الخاص

[5] يتعلق الأمر بنقابة البريد والهاتف، والأعلام والإذاعة، الرصد والملاحة الجوية، التجارة والبنوك، البوابون، معلمو اللغة العربية، المرفق الإداري، المدرسون، السائقون .

[6] سيد إبراهيم، الحزب الواحد وتطور الحياة السياسية في موريتانيا، رسالة ديبلوم دراسات عليا، جامعة محمد الخامس، الرباط 1990، ص138.

قد خبرتها، ولكونها أكثر اعتدالا بخلاف القادة الجدد الخارجين من رحم أحداث ازويرات، والذين هم في نظر الحكومة أكثر تطرفاً وتشدداً، ومع هذا فإن الحكومة كانت تتطلع إلى إصلاحات جوهرية في التنظيم النقابي، وهذا ما عبر عنه الرئيس المختار في تقريره عن حالة البلاد أمام الجمعية الوطنية يوم 28 نوفمبر 1969 حين قال: " يجب أن تحل محل النقابة المطلبية والسياسية التي لا تعبأ بجهود الإنماء نقابة واعية تعمل للصالح الوطني وتدافع عن مصالح العمال بشرف"

ولما كان الرئيس المختار لا يؤمن بشرعية خارج نطاق حزب الشعب فإن عبارات الإطراء التي وصف بها النقابة المفترض أن تقود العمال كانت بداية لإستراتيجية جديدة هدفها إدماج اتحاد العمال الموريتانيين في الهيئات التنظيمية للحزب بشكل نهائي، وكانت نقطة البداية في هذا المسعى تتمثل في مصالحة الاتجاهات المختلفة تمهيداً لاحتوائها.

وفي 20 سبتمبر 1969 أعلن المكتب السياسي لحزب الشعب أن لجنة وطنية للمصالحة النقابية قد عهد إليها بالاتصال بالنقابات المختلفة بغية جمعها على طاولة واحدة، ودراسة الأزمة بشكل علمي ومحايد بغية تشخيص الخلل، ووضع الحلول المناسبة، وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول يوم 20 سبتمبر تحت رئاسة الكاتب السياسي المكلف بالتنظيم في الحزب أحمد ولد محمد صالح لوضع جدول للأعمال[1]، فيما خصص اجتماعها الثاني يوم الأحد 19 أكتوبر لتقييم تجاوب النقابات المختلفة مع المبادرة، وتذليل الصعوبات التي اعترضتها في بداية عملها.

وفي اجتماعها الثالث الذي أستغرق حوالي عشرة أيام متواصلة من 16 إلى 26 دجمبر 1969، ناقشت اللجنة موضوع النقابات المعنية بالمصالحة، وشكّلت بعثات عهد إليها بزيارة الولايات وتنصيب مكاتب للاتحاد.

وبخصوص النقطة الأولى اعترفت اللجنة بوجود (16) نقابة مهنية تابعة للقطاع العام، و(10) نقابات مهنية تابعة للقطاع الخاص، كما شكّلت لجان التنصيب وأسندت رئاستها إلى كل من: المختار ولد محمد، وفال مالك، وبا محمود، وكلفت اللجنة الأولى بالولايات الأولى والثانية والثالثة، فيما كلفت اللجنة الثانية بالولايات الرابعة والخامسة والسادسة.

وأخيراً عهد إلى اللجنة الثالثة بالولايات السابعة والثامنة والعاصمة نواكشوط، وقد تعزز نشاط هذه اللجان بحملة إعلامية واسعة استهدفت حث العمال على التجاوب غير المشروط مع هذه المبادرة، واتهمت معارضيها " بالعنصرية وأن دافعهم الوحيد هو الحقد الشخصي على فال

---

[1] تتكون اللجنة بالإضافة إلى رئيسها من السادة: المختار ولد محمد، التراد ولد إبراهيم، كان يحيى، فال مالك، سي مامادو، أحمد ولد حم ختار، باه محمود، ماء العينين روبير، محمد ولد داداه. عن أعمال: اللجنة تنظر: و.و.د.م.، سلسلة أ.ت.ت.، محاضر جلسات اللجنة الوطنية للتصالح النقابي، المحضر الأول بتاريخ 20 سبتمبر 1969.

مالك، والسعي إلى إقصائه، كما أنهم يناهضون النظام ويريدون الاستيلاء على إدارة الاتحاد كي يستخدموها للقفز إلى أهداف أخرى"[1].

أشفعت الحكومة هذه الحملة بإجراءات عملية لتقييد حركة العمال المعارضين وتضييق الخناق على أنشطتهم، وفي هذا الإطار يندرج المرسوم المرقم (70/77) الصادر في فاتح مايو 1970 الذي يحظر التجمعات والاضرابات غير المرخصة، وينص على عقوبات رادعة للمخالفين لهذا القانون[2]، كما أن أجهزة الأمن والشرطة والعناصر الحزبية قد استنفرت لمواجهة أي تحرك عمالي وإفشاله ومحاسبة قادته والجهة التي نظمته.

ولم تثن هذه الإجراءات من عزم العمال الذين عبروا في أكثر من مناسبة وفي مناطق مختلفة، عن رفضهم القاطع للاندماج في الحزب، ففي منشور سري وزع في نواكشوط أثناء اجتماع لجنة المصالحة اتهم العمال الحزب " بمحاولة مصادرة إرادة العمال الذين تعرضوا للقتل أثناء أحداث ازويرات حماية لمصالح ميفرما"[3] وأكدوا أن " الحزب ليس سوى مظلة للرأسمال الأجنبي وضامناً للمصالح الاستعمارية "

ودعا المنشور إلى " رص صفوف العمال والتمسك بخط نقابي مستقل، والتصدي لقرار الدمج "[4].

وفي مدينة النعمة في أقصى شرق البلاد تظاهر العمال ضد قرار الدمج، وجاء في تقرير سري موجه من والي الولاية إلى وزير الداخلية أن العمال " يرفضون بشكل قاطع قرار الدمج، وأن اجتماعاتهم متواصلة ليلاً ونهاراً للدفاع عن هذا الموقف"[5].

وتأييداً لهذه المواقف شهدت معظم المدن الموريتانية إضرابات عمالية شملت عمال البنوك والسائقين، والمعلمين، كما أن حوالي (90%) من عمال شركات الحديد والنحاس في الشمال قد قاطعوا العمل مدة شهر كامل مما أرغم هذه الشركات على الاستجابة لمطالبهم[6]، وكان ذلك بمثابة مكسب جديد للعمال في نضالهم المرير مع الحكومة والشركات الاحتكارية.

---

[1] Dia Amadou Adama , Droit de grève en Mauritanie, op.cit., P. 27 .

[2] Projet de décret n° 077/70 en Date du 01/05/1970.

[3] و. و. د. م.، س. إ. ت. ت، منشور سري غير مؤرخ يحمل توقيع اتحاد العمال الموريتانيين (صورة منه بحوزة الباحث) .

[4] المصدر السابق.

[5] و. و. د. م. ، س. إ. ت. ت ، التقرير السري المرقم 002 في 2 يناير 1973 ، رسالة من والي الحوض الشرقي إلى وزير الداخلية ، نواكشوط .

[6] سيدينا بن محمد، المرجع السابق، ص40.

والظاهر أن العمال وإن كانوا قد حققوا بعض المكاسب النقابية وفرضوا بعض الشروط على أرباب العمل، إلا أنهم في الوقت نفسه كانوا عاجزين عن التصدي لإرادة الحزب في دمج الاتحاد التي اقترحها المكتب السياسي في اجتماعه بتجكجة في أواخر عام 1970 وأقرها مؤتمر الحزب في يوليو 1971.

وهكذا شهد المؤتمر الخامس للاتحاد المنعقد في المدة من 10-13 ابريل 1973 اتخاذ قرار الاندماج في الحزب، ودعمه اللامشروط لمقرراته، كما تم انتخاب السيد ماء العينين روبير أمينا عاماً للاتحاد، وعهد إلى القيادة الجديدة أن تدرس مع الحكومة وأرباب العمل البرنامج الإصلاحي الجديد والذي ينص على[1]:

- تصحيح الاتفاقيات الجماعية بشأن تشغيل العمال. *
- وضع سياسة اجتماعية للإسكان والعلاج الطبي والإعانات الأسرية.
- متابعة خطة لمرتبة الوظائف

وخلال السنوات التالية تمت المباشرة بصرف الرواتب إلى العمال الموريتانيين بعد إضافة الزيادات التي تعهد بها رئيس الجمهورية بعد أحداث ازويرات، واتخذت الحكومة التدابير اللازمة للنهوض بأحوال العمال العقد وبين وتحسين نظام التقاعد[2].

وكان إنشاء الشركة الوطنية للبناء والتشييد العقاري (SOCOGIM) والصيدلة الموريتانية (Pharmarim) تتويجاً لمساعي العمال لحل مشكلة السكن، وتحسين الظروف الصحية لهم ولعوائلهم.

وبخصوص النقطة الأخيرة، والمتعلقة بمرتبة الوظائف فان تأميم شركة معادن حديد موريتانيا (ميفرما) وتعيين مدير موريتاني لها[3]؛ وإعطاء الأولوية للعمال الموريتانيين فيها قد مثل نصراً مضافاً للشغيلة الوطنية وإنجازا هاماً للحزب مكنه من استقطاب آلاف الأنصار الجدد.

وخلاصة القول إن الهجرات الفردية والجماعية من الأرياف إلى المراكز المنجمية قد أدت إلى حراك اجتماعي هز منظومة العلاقات القديمة، وكان من نتائج ذلك اختلال في توزيع السكان وخلخلة في جغرافيا القبيلة التي لم تعد آلياتها القديمة قادرة على إسكان إفرادها في مجالهم الترابي بعد أن توالت سنوات عجاف أهلكت الحرث والنسل. وشكل تداعي ألاف الأسر إلى المراكز الحضرية لحظة تحول لا في طبيعة الأنشطة وأنماط المعيشة وعلاقات الإنتاج فحسب،

---

[1] " الشعب " (جريدة)، نواكشوط، عدد الثلاثاء، 19 آب 1975، ص6.

[2] سعد خليل، المصدر السابق، ص868

[3] يتعلق الأمر بالسيد: إسماعيل ولد أعمر.

إنما في منظومة وآليات ومحددات الترابط الاجتماعي وسلوك الأفراد فغدت الكبات وأحياء العمال فضاء تحكمه المصالح والجيرة أكثر من روابط الدم والتاريخ المشترك، وفي هدا الفضاء نزوع واضح إلى التحرر من بعض القيم الأصلية مرده غياب الرقيب " القرابي" والاكراهات المادية. لا مراء في أن التنظيمات النقابية الموريتانية قد شكلت تجاوزا غير مسبوق للأنساق والبني التقليدية، وجمعت عمالا من مختلف الفئات والجهات، والمستويات المادية والاتجاهات الفكرية، وغدت ظهيرا وسندا للحركات السياسية المعارضة، مستغلة وزنها المحسوس على الساحة الوطنية في التأثير في القرار السياسي بل في توجيهه في بعض الأحيان وكانت قادرة، أكثر من غيرها على تحريك الساحة نظرا لاتساع قاعدتها ووجاهة مطالبها، وقدرتها على التضحية في سبيل تحقيق أهدافها كما حدث في أكثر من مناسبة. وكان للتنظيمات النقابية الموريتانية دور بارز في تغيير كثير من العقليات الاجتماعية وتجلى ذلك بشكل أكثر وضوحا في قيمة العمل والكسب وأهمية العامل الذي لم يعد عبدا مملوكا لا يقدر على شيء كما كان، بل أصبح أجيرا يتقاضى راتبا معلوما، وطرفا في عقد ملزم يؤمن له حدا من حقوقه الأساسية في ظل تشريعات تكفل له المطالبة بالمزيد من الإنصاف، ولم يعد الواقع الجديد يسوغ النظرة الدونية للعامل في ظل اشتراك جميع الفئات والقوميات جنبا إلى جنب في الو رشات وفي مختلف مظاهر النشاط النقابي. ويعود الفضل للتنظيمات النقابية الموريتانية في أهم الإصلاحات التي قام بها حزب الشعب منذ مطلع السبعينيات ومن أهمها تأميم الشركات، وتحسين ظروف العمل والتعريب التدريجي، غير أن المجهود النقابي قد اصطدم بمعوقات ذاتية وأخرى موضوعية حدت من تأثيره يتعلق بعضها بضعف التنسيق، وملاحقة السلطة ويتعلق البعض الآخر بمنظومة القيم التي تحكم المجتمع ومنها طاعة الحاكم حتى ولو كان متغلبا بالقوة، وآليات التكافل التي تخفف من وطأة الإحساس بالحرمان، ومنطق القبيلة الذي يستهجن الاحتجاج للضرورات المعيشية، وضعف الإحساس بالمواطنة وما يترتب عليها من واجبات وحقوق، وهي أمور طالما قللت من فرص أي مشروع جدي للتغيير في التاريخ الموريتاني المعاصر.